

## الفصل الثاني

### النظم النقدية

يشتمل النظام النقدي على جميع أنواع النقود المتداولة في قطر معين، والمؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي) ، وكذلك البنوك التجارية التي تحتفظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة، ويتركز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي، دون الإخلال باستقرار مستوى الأسعار.

### ٢. النظم النقدية

هناك نظامين أساسيين من النظم النقدية هما: النظام السلعي (Commodity System)، والنظام القانوني أو الورقي (Fiat System) وسنوضح الظروف والأسباب التي دعت الحكومات إلى اتباع نظام دون آخر، وكذلك الأسباب التي أدت إلى التخلي عن نظم نقدية كانت سائد في فترة معينة والتحول إلى نظم أخرى.

### ١٠٢ النظام السلعي

وهو النظام الذي بموجبه تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط لتبادل. وكان الذهب

#### (١) مزايا قاعدة الذهب

تتمتع قاعدة الذهب بأربع مزايا رئيسية هي:

#### أولاً: ميزة الأمان

كان الذهب وما يزال يعتبر ثروة بحد ذاته، أي التي يمكن تحويلها إلى الذهب، كانت تحظى بالقبول التام وتعتبر آمنة كالذهب تماماً. غير أن محدودية الكميات المنتجة من الذهب، والتوسع الكبير الذي طرأ على حجم التجارة العالمية قد جعل كمية النقود التي تصدرها الدول والقبالة للتحويل للذهب، تفوق كثيراً كمية الذهب الموجودة للاستبدال، وقد أدى ذلك إلى وقف العمل بهذا

الالتزام، خاصة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، حتى لا يشكل مخزون الذهب قيداً على التوسع في التجارة العالمية والالتزامات المالية الخارجية للدول المشاركة في الحرب العالمية.

### ثانياً: استقرار أسعار الصرف

يتمتع الذهب بالقبول العام كوسيط للتبادل ليس على المستوى المحلي فحسب، بل كذلك على المستوى الدولي. لذلك، فإن جميع الدول كانت تقبل النقود السلعية أو الائتمانية كوسيط لتسوية الالتزامات المالية في المبادلات التجارية طالما تمتعت النقود بالثقة بإمكانية تحويل هذه النقود إلى ذهب.

فعندما تكون دولة معينة على قاعدة الذهب فمعنى ذلك، أنها تكون ملزمة بشراء وبيع الذهب إلى الجمهور مقابل النقود الورقية عند معدل ثابت، وكذلك السماح باستيراد وتصدير الذهب دون أي قيود. لذلك لا يتغير سعر الصرف تحت هذه الظروف إلا في حدود ضيقة جداً. فمثلاً، عندما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا على قاعدة الذهب خلال الفترة (١٩٢٥-١٩٣١)، كان سعر بيع وشراء الذهب يعادل ٢٠,٦ دولار لكل غرام من الذهب. كذلك الحال بالنسبة لبنك انكلتره، حيث كان ملزماً قانوناً بشراء وبيع الذهب عند سعر ٤,٢٥ باون إسترليني لكل غرام من الذهب. وبما أن الغرام الواحد من الذهب (والذي يعادل ٤٨٠ حبة) يساوي ٢٠,٦ دولار في الولايات المتحدة، أو ٤,٢٥ باون إسترليني في بريطانيا، فمعنى ذلك أن ٢٠,٦ دولار = ٤,٢٥ باون إسترليني، أو أن الباون يساوي ٤,٨٥ دولار، أو ١١٣ حبة من الذهب.

وإذا افترضنا أن تكاليف شحن وتأمين ١١٣ حبة من الذهب بين نيويورك ولندن كانت تعادل في سنة ١٩٣٠ حوالي ٠,٠٢ دولار، فإن سعر صرف الدولار مقابل الباون الإسترليني سيبقى ضمن حدود ٤,٨٣ إلى ٤,٨٧ دولار، وذلك في الحالتين التاليتين:

- ففي حالة ارتفاع سعر صرف الباون الإسترليني في سوق التحويل الخارجي إلى ٤,٨٨ دولار مثلاً، فسيكون من صالح المستورد الأمريكي شراء ١١٣ حبة من الذهب من سوق نيويورك بمبلغ ٤,٨٥ دولار وشحنها إلى لندن وتحمل تكاليف الشحن والتأمين

البالغة ٠,٠٢ دولار لأجل تسديد قيمة الواردات إلى المصدر البريطاني، ولذلك يدفع المستورد الأمريكي ٤,٨٧ دولار بدلاً من ٤,٨٨ دولار مقابل الباون.

- أما في حالة انخفاض سعر صرف الباون الإسترليني إلى ٤,٨٢ دولار، فسيكون من صالح المستورد البريطاني شراء ١١٣ حبة من الذهب من سوق لندن بسعر ٤,٨٥ دولار وشحنها إلى نيويورك وتحمل تكاليف الشحن والتأمين البالغة ٠,٠٢ دولار لأجل تسديد قيمة الواردات إلى المصدر الأمريكي. ولذلك يحصل البريطاني على ٤,٨٣ دولار بدلاً من ٤,٨٢ مقابل الباون.

يتضح مما تقدم، أن الحدود العليا والدنيا لسعر الصرف بين الباون الإسترليني والدولار الأمريكي سيبقى بين ٤,٨٧ و ٤,٨٣ دولار على التوالي تعرف هذه الحدود بنقاط تصدير واستيراد الذهب (Gold Export and Points Import) وهي تمثل حدود تقلبات أسعار الصرف في أسواق التحويل الخارجي بالنسبة للباون والدولار. فالذهب سيصدر من نيويورك إلى لندن في حالة ارتفاع سعر صرف الباون إلى أكثر من الحد الأعلى وهو ٤,٨٧ دولار. وتسمى هذه بنقطة تصدير الذهب (Gold Export Point) أما في حالة انخفاض سعر صرف الباون إلى أقل من الحد الأدنى وهو ٤,٨٣ دولار، فسيؤدي ذلك إلى استيراد الذهب وتسمى في هذه الحالة بنقطة استيراد الذهب (Gold Import Point) وبعبارة أخرى فإن نقطة تصدير الذهب بالنسبة لقطر معين هي نقطة استيراد الذهب بالنسبة لقطر آخر، والعكس صحيح.

ثالثاً: إدارة النظام النقدي بصورة آلية:

تتم عملية إدارة عرض النقود في ظل قاعدة الذهب بصورة آلية. فالتوسع والانكماش يحدثان آلياً وذلك لارتباطهما بحجم الاحتياطي من الذهب ، الذي يحدده البنك المركزي. فإذا زاد هذا الاحتياطي، سواء عن طريق استيراد كميات إضافية من الذهب أو زيادة استخراج محلياً، فسيؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية بنسبة مضاعفة للزيادة في كمية الذهب. أما في حالة انخفاض الاحتياطي من الذهب، بسبب زيادة التصدير أو زيادة اكتناز الذهب محلياً، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية بنسبة مضاعفة لكمية الانخفاض في الذهب. لذلك، تؤدي قاعدة الذهب إلى انخفاض وزيادة عرض النقود بصورة تلقائية ولكنها لا تضمن دائماً حدوث هذه التغيرات بما يتفق وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

## رابعاً: استقرار مستوى الأسعار:

ليس هناك اتفاق عام بأن قاعدة الذهب تؤدي إلى تحقيق درجة من الاستقرار في مستوى الأسعار. ولكن لوحظ أن مستوى الأسعار في البنوك التي اتبعت قاعدة الذهب كان أكثر استقراراً خلال فترة اتباعها لقاعدة ويعزى هذا الاستقرار النسبي في مستوى الأسعار إلى العلاقة بين الذهب المتاحة ومستويات الأسعار، حيث تتسم كمية الذهب الموجود العالم بالاستقرار النسبي، وذلك لأن الزيادة السنوية في عرض الذهب على الزيادة في كمية الذهب المستخرج، والتي تعتبر غير مرنة محدودة مناجم الذهب الموجودة في عدد قليل من الأقطار وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ويرى البعض أن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي إلى انخفاض في إنتاج الذهب، الذي يؤدي بدوره إلى احتياطي الذهب، ومن ثم انخفاض في عرض النقود، مما يحد من ارتفاع الأسعار، بينما يؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انخفاض الذي يشجع على زيادة استخراج الذهب، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة احتياطي الذهب، ومن ثم زيادة عرض النقود، مما يحدد من معدل في الأسعار. وبعبارة أخرى، فإن قاعدة الذهب تؤدي إلى الاستقرار بسبب التغير في كمية المعروض من الذهب في الاتجاه المعاكس.

عمليات التغير في إنتاج الذهب قد تستغرق وقتاً طويلاً، مما قد يكون من المتعذر معالجة حالة التضخم أو الانكماش، بطريقة تلقائية خلال فترة زمنية قصيرة.

## (٢) الأشكال الأخرى لقاعدة الذهب

هناك ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هي:

أولاً: قاعدة المسكوكات الذهبية

تعتبر قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Coin Standard) من أقدم النظم الذهبية المعروفة. وتعمل في إطار الإجراءات والضوابط التالية:

- يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب.
- عدم وجود قيود على حرية خروج أو دخول العملة إلى القطر المعني.
- إن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون.

• حرية التحويل بين العملة الوطنية وبين المسكوكات الذهبية.

• عدم وجود أي قيود على إصدار المسكوكات الذهبية.

لقد سادت هذه القاعدة في معظم الأقطار خلال الفترة (١٨٠٠-١٩١٤)، وبعد ذلك أدخلت عليها بعض التعديلات، واستمر التعامل بها حتى أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين. وقد تخلت جميع الأقطار عن التعاون بقاعدة الذهب بعد سنة ١٩٣٣، وذلك لعدم توافر الكميات الكافية من الذهب لمواجهة التوسع الكبير في النشاط الإقتصادي، مما أدى إلى اختفاء المسكوكات الذهبية من التداول، وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية.

#### ثانياً: قاعدة السبائك الذهبية

تتحدد قيمة العملة الوطنية حسب قاعدة السبائك الذهبية (Gold Bullion Standard) على أساس وزن ثابت من الذهب، ويحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلاً من مسكوكات ذهبية. ولا تستخدم هذه السبائك الذهبية في المبادلات الداخلية، وإنما يقتصر استخدامها على تسوية مدفوعات المبادلات الدولية. ولقد لجأت معظم الأقطار إلى هذه القاعدة النقدية بعد أن تخلت عن قاعدة المسكوكات الذهبية في أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين كمحاولة لتنظيم عرض النقود وتدعيم الثقة في عملاتها الوطنية في الداخل والخارج، وكذلك الحد من ظاهرة اكتناز الذهب والمضاربة عليه، وبالتالي استنزاف الاحتياطي من الذهب المتاح للدولة.

#### ثالثاً: نظام الصرف بالذهب

طبقاً لنظام الصرف بالذهب (Gold Export Standard) تلتزم السلطة النقدية للدولة "البنك المركزي" بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية على أن يتم ربط العملة الوطنية بعملة أخرى أجنبية قابلة للتحويل إلى الذهب. وبعبارة أخرى، اتباع قاعدة الذهب بصورة غير مباشرة من خلال تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى الذهب، كالدولار الأمريكي والباون الاسترليني.

لقد استطاعت السلطات النقدية من خلال هذا النظام أن تجعل الاحتياطات الذهبية كغطاء لعملتها، وذلك بالاحتفاظ بعملات أجنبية دولية قابلة للتحويل إلى ذهب. وقد لاقت هذه الصيغة قبولاً من جانب الأقطار الفقيرة نسبياً باحتياطاتها الذهبية وذلك بقيام بنوكها المركزية بتوفير غطاء لعملاتها الوطنية بعملات وأرصدة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، بدلاً من تكوين غطاء العملة من السبائك الذهبية، كما كان عليه الحال سابقاً. ومن الأمثلة على ذلك هو النظام الاسترليني، الذي كان يتمتع بأربعة مزايا هي:

-وجود سعر صرف ثابت للعملة الوطنية للقطر التابع وعملة القطر المتبوع.

-الاقتصاد في استخدام الذهب والاعتماد على عملة القطر المتبوع لتكوين الاحتياطي اللازم للعملة المحلية.

- تخفيض تكاليف الذهب وحمايته من السرقة.

- تحقيق عوائد مالية على أرصدة القطر من العملة الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي كودائع لدى البنوك العالمية.

وبالرغم من مزايا النظام الاسترليني، إلا أنه من أبرز مساوئه، بالنسبة للأقطار التابعة له ما يلي:

- تأثر القطر التابع بالآثار الاقتصادية السلبية والأزمات التي يتعرض لها لقطر المتبوع.
- يؤدي النظام إلى ارتباط وثيق بين الدولتين، مما قد يمس الاستقلال الاقتصادي للدولة التابعة، أي التبعية الاقتصادية بالإضافة إلى التبعية السياسية، لاسيما أن حرية الأقطار التابعة "المستعمرات" في التجارة مع الأقطار الأخرى تكون مقيدة بحكم ارتباط نظامها النقدي بالقطر الأم "بريطانيا".
- يتوقف النظام النقدي على بقاء الدولة المتبوعة على قاعدة الذهب. فعندما قررت بريطانيا التخلي عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣١، أدى ذلك إلى حدوث ارتباط نقدي في الأقطار التابعة لمنطقة الاسترليني.
- ٢,١,٢ قاعدة المعدنين

في قاعدة المعدنيين (Bimetallic Standard)، تتحدد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنين هما: الذهب والفضة وبالتالي، فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل إلى أي من

المعدنين. وقد اتبع هذا النظام للاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقوداً سلعية أو نقوداً قابلة للتحويل إلى النقود السلعية. هذا بالإضافة إلى احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب والفضة للقيام بعمل النقود. وكان العمل بنظام المعدنين قبل نظام الذهب، إلا أن نتائج استعمال قاعدة المعدنين لم تكن مرضية، وذلك بسبب ما يعرف بقانون جريشام (Greshams's Law) نسبة إلى السير توماس جريشام "١٥١٩\_١٥٧٩" الذي كان وزيراً للخزانة في عهد الملكة إليزابيث الأولى في إنجلترا. وقد نادى جريشام بأنه عندما تختلف القيمة السوقية لأي من المعدنين في التداول عن قيمتها القانونية، فإن المعدن الذي تكون قيمته السوقية منخفضة سيصبح وسيلة التداول الرئيسية، بينما يكتنز المعدن الذي تكون قيمته السوقية أعلى من قيمته النقدية، أو يصهر أو يصدر للخارج وبالتالي سيختفي من التداول. أي أن النقود الرخيصة تطرد النقود الثمينة من التداول.

فإذا افترضنا أن السلطة النقدية قد حددت القيمة القانونية للمعدنين بنسبة ١:١٥، أي أن كل ١٥ حبة من الفضة تعادل حبة واحدة من الذهب، كما حددها قانون سك العملة الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٧٩٢، فمعنى ذلك أنه يمكن تحويل الدولار إلى ١٥ حبة من الفضة أو واحدة من الذهب. فإذا حدث أي تغير في قيمة أي من المعدنين في السوق العالمية بالنسبة لقيمة المعدن الآخر، فسيؤدي هذا إلى اختفاء المعدن الذي ارتفعت قيمته من التداول. وذلك، لأن المعدن الذي انخفضت قيمته السوقية سيؤخذ إلى بنك الدولة لاستبدالها بالمعدن الآخر الذي ارتفعت قيمته السوقية، أما المسكوكات المصنوعة من المعدن الذي ارتفعت قيمته السوقية، فستكتنز أو ستصهر وتباع على شكل سبائك، وبالتالي اختفاؤها من التداول. وبعبارة أخرى، إن تحديد نسبة ثابتة لقيمة معدن معين بالنسبة لقيمة معدن آخر، مع احتمال تغير القيمة السوقية لأي منهما، سيؤدي إلى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود التي تكون قيمة معدنها السوقية أعلى من قيمتها القانونية، واستبدال النقود التي تكون قيمة معدنها السوقية أقل من قيمتها القانونية. وقد حدثت هذه الظاهرة في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر، حيث تميزت الفترة ١٧٩٢-١٨٣٤ باختفاء الذهب من التداول، بينما تميزت الفترة ١٨٣٤-١٨٧٣ باختفاء الفضة من التداول.

## ٢,٢ النظام النقدي القانوني "الورقي":

في نظام النقد القانوني (Fiat Paper System) لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى، وإنما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها.

ولذلك، فإنها تعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى (Inconvertible Paper Money) وعلى هذا الأساس، تتم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي، الذي يحدد كمية الاصدار من العملة الورقية دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من احتياطي ذهبي، وإنما بحسب الاعتبارات والأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

لقد كان النظام النقدي القانوني مصدر قلق في المرحلة الأولى لتطبيقه. حيث لم تعد أسعار الصرف تتسم بالإستقرار، كما كان الأمر في قاعدة الذهب، وذلك بسبب عدم إمكانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب. كذلك، كان هناك خوف من المغالاة في إصدار النقود الورقية دون غطاء ذهبي، مما يؤدي إلى تقلبات في أسعار الصرف، وبالتالي إلى اضطراب التجارة الخارجية. غير أن فشل قاعدة الذهب عن مجازاة التوسع الكبير في حجم التجارة العالمية وحدوث الكساد الاقتصادي في أواخر عقد العشرينات من القرن العشرين وعجز النظام الاقتصادي التقليدي عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية أدت إلى تخلي جميع الدول عن قاعدة الذهب والتحول إلى النظام الورقي القانوني.

### ٣. قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً

لقد أثبتت التجربة العلمية بعد فترة الكساد الاقتصادي العالمي أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيراً من قاعدة الذهب لذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة، كما أنها لا تكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الاحتياطي الذهبي. إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب. والنظام النقدي الورقي معاً كما سنوضح في الفصل الثالث عشر عند الحديث عن النقود في المعاملات الدولية.